استـكتـاب

مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات (LAREJAP)، جامعة القاضي عياض مراكش، بشراكة مع مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ومؤسسة هانس زايدل، ينظمون ندوة وطنية في موضوع:

"الحماية الاجتماعية: الفرص والحدود"

بتاريخ 14- 15 دجنبر 2024

أرضية الندوة:

في سياق عالمي تسود فيه برامج الليبرالية الجديدة، وما يرتبط بها من سيطرة لمنطق السوق (وفقا لقانون العرض والطلب) وتحلل الدولة من التزاماتها، واتجاهها نحو ما اصطلح عليه بـ"دولة الحد الأدنى" أو "حارس ليلي" (night watchman) (Robert NOZICK)، مما نتج عنه ازدياد عدد المقصيين والمهمشين من الفقراء وبعض شرائح الطبقات المتوسطة، وهو وضع حدا بالمؤسسات الدولية، حتى تلك الساهرة على حماية السوق الرأسمالية، كالبنك الدولي، إلى المناداة بـ"الحماية الاجتماعية الشاملة" وهو ما من شأنه ضمان "الإنصاف وخلق الفرص"، وتمكين الأسر من الاستثمار في تعليم وصحة أبنائها؛ والاستعداد لمواجهة الأزمات (والتي كانت أزمة كوفيد 19 في نفس الوقت فرصة لأخذ الدروس والعبر).

من هذا المنطلق، يستلزم وجود الدولة الاجتماعية إقامة دولة حامية لحقوق المواطن في كل المجالات (في الصحة، وفي التعليم، وفي الإدارة، وفي المستشفى، وفي الأمن الجسدي والنفسي). إنها الدولة الحامية لكرامة المواطنين؛

فالدولة لا يمكنها أن تتخلى عن هذه القطاعات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بشكل عام، خاصة في المجتمعات النامية.

وفي هذا السياق، جاء خطاب الحكومة المغربية عن "الدولة الاجتماعية"، التي من تجلياتها الإعلان عن فتح ورش تعميم الحماية الاجتماعية. ويتجلى هذا الورش في تفعيل السياسات العمومية الاجتماعية وفي مجال الحد من الفقر والهشاشة، والتي بدأت في 2005 بإعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرامج دعم تمدرس الأطفال مثل "برنامج تيسير" و"برنامج دعم الأرامل"، وصولا إلى المبادرة الجديدة لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد"، ووضع مجموعة من البرامج/ الآليات من قبيل: التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. وهو ما تم تجسيده في إطار قانوني تمثل في القانون الإطار رقم 09.21 والذي يهدف إلى:

- تعميم التأمين الإجباري عن المرض في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي؛
- تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛
- توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة؛
- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار.

وبالنظر إلى أهمية هذه السياسة الاجتماعية وأبعادها الاستشرافية، ارتأينا فتح هذا الموضوع للنقاش العلمي للوقوف عند الجوانب الإيجابية وما حققته هذه المبادرات من نتائج على المستوى العملي، رغم قصر المدة، وكذلك لتقديم المقترحات لتطويرها، أخذا بالاعتبار تجارب الدول الرائدة في المجال الاجتماعي في سياق ما ينعت بـ"دولة الرفاه" أو "الدولة الاجتماعية". وذلك من أجل الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا تحقق بعد سنة من دخول برنامج الحماية الاجتماعية حيز التنفيذ؟

كيف انعكس هذا البرنامج على حياة المستفيدين منه؟

ما تأثير الحماية الاجتماعية التي تنجزها الحكومة المغربية على ميزانية الدولة بشكل خاص وعلى مستوى التنمية بشكل عام؟

ما هي إخفاقات البرنامج وماهي الملاحظات عليه، وما هي المقترحات التي من شأنها المساعدة في توجيهه؟

من أجل معالجة إشكالية الندوة وأسئلتها، نقترح المحاور الآتية أمام عموم الأساتذة الباحثين والخبراء والمهتمين للكتابة والمساهمة في النقاش:

1. **سياق برامج الحماية الاجتماعية في التجربة المغربية؛**
2. **قراءة في البرامج الحكومية وجديد برنامج الحكومة الحالية.**
3. **عرض بعض التجارب العالمية من أجل استفادة المغرب منها.**
4. **عوائق السياسات العمومية الاجتماعية (حالة برامج الحماية الاجتماعية).**
5. **موقع برامج الحماية الاجتماعية في قوانين المالية السابقة ومشروع قانون المالية للعام 2025.**
6. **انعكاس مشروع الحماية الاجتماعية على القطاع غير المهيكل.**
7. **إشكالية استدامة تمويل ومأسسة برنامج الحماية الاجتماعية؛**

نواظم المشاركة

- تُمنح الأولوية للأوراق التي تحمل إضافات نوعية لموضوع الندوة، وتعتمد المنهجية العابرة للتخصصات، و أيضا الدراسات الميدانية؛
- ترسل البحوث باللغات العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية في صيغة (Word) ؛

- يشترط في البحث أن يكون في سياق أرضية الندوة وإشكاليتها، وألا يكون منشورا من قبل، وأن يتّسم بالراهنية، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجِدّة والمواكبة؛
- ينبغي أن يكون نص البحث ما بين 4000 و6000 كلمة (يتضمن المراجع والهوامش)؛
- يرفق البحث بملخص في حدود 500 كلمة باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية؛
- يرفق الملخص بمختصر السيرة العلمية للباحث لا تتجاوز صفحة واحدة: **(وتتضمن أساسا: المدينة، رقم الهاتف، البريد الالكتروني، الدرجة العلمية، التخصص الدراسي، الجامعة، ونبذة عن الأبحاث المنجزة وخاصة تلك التي لها علاقة بالموضوع)**؛
- أن تحترم الضوابط العلميّة والأكاديميّة في كلّ ما يتعلّق بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع والهوامش الّتي تثبت متسلسلة في أسفل كل صفحة؛
- تُعرض البحوث على محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة؛
- لا يتم الردّ **إلا** على أصحاب البحوث التي **يتم قبولها**.
- تمنح مهلة شهر واحد لأصحاب الأوراق التي عرضت خلال المؤتمر من أجل تجويدها، وتهييئها للنشر بعد تحكيمها مرة أخرى، لكي تنشر في كتاب جماعي أو ضمن أحد أعداد مجلة "تكامل للدراسات والأبحاث".

تواريخ الندوة

- **التاريخ الذي أعلن فيه عن الاستكتاب: 09 أكتوبر 2024؛**
- **آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: 19 أكتوبر 2024؛**
- **الرد على المشاريع المقبولة: 21 أكتوبر 2024؛**
- **آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية الأولية: 30 نونبر 2024؛**
- **تعرض الأوراق النهائية على تحكيم مزدوج.**
- **تنظم الندوة يومي السبت والأحد 14-15 دجنبر 2024، بمراكش.**

ملحوظة:

- تتكفّل الجهات المنظمة بتغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين؛
- لا يتم التعويض على المداخلات؛
- ينبغي حضورجميع أشغال الندوة.

البريد الإلكتروني للتواصل مع اللجنة المنظمة:

coloque.etatsocial2024@gmail.com

تنسيق أشغال الندوة:

- ذ.عبد الرحيم العلام
- ذ.ابراهيم أولتيت
- ذ.محمد بلعربي

اللجنة العلمية:

- ذ.محمد الغالي
- ذ.عبد المالك الوزاني
- ذ.أحمد مفيد
- ذ.امحمد العيساوي
- ذ.محمد المساوي
- ذ.سعيد جفري
- ذ.عبد الإله أمين
- ذ.يوسف كرام
- ذ.الحسين الرامي
- ذة.مليكة الزخنيني
- ذ.زين الدين استاتي
- ذ.مصطفى الحطابي
- ذ.وديع البقالي
- ذ.مراد فائز